

لماذا لا يهتم الأردنيون  
بالتعديلات الوزاريةشاكر رفاعية  
كاتب أردني

تعوّد الأردنيون ألا يعرفوا دائما لماذا تتشكل الحكومات أو يتغير الوزراء، وهم يتساءلون الآن في ظل الأزمة الوبائية الطاحنة عن سبب بقاء حقيبة الصحة بلا وزير أصيل منذ فاجعة مستشفى السلط الحكومي حين أقبل الوزير السابق، وهو أستاذ في الطب ويعد من المختصين في علم الأوبئة.

تعديل وزاري منتظر يأتي بعد أن استعادت الحركة الاحتجاجية شيئا من زخمها في الآونة الأخيرة. هذه الحركة التي تطالب بتغيير آلية تشكيل الحكومات وتعيين الوزراء، وهي السلطة المنوطة دستوريا بالعهال الأردني.

قلة تهتم بالتعديل الوزاري المتوقع قريبا، مع أن التعديل ضروري ولو من الجانب النظري لإنهاء الإنتراف على وزارة الصحة من قبل وزير الداخلية، ولتعيين وزير للعمل إثر استقالة الوزير السابق بعد ساعات من أداء اليمين القانونية.

النظام الصحي في الأردن يتعرض في الآونة الأخيرة لضغوط كبيرة مع ارتفاع الإصابات والوفيات إلى مستويات غير مسبوقة. ورغم هذا ظلت وزارة الصحة تدار من قبل وزير الداخلية الذي انضم للحكومة لأول مرة منذ أقل من شهر فقط حين كان ضابطا كبيرا في الجيش.

فيه، يطالبون بحكومات منتخبة ولا يتعرضون صراحة للملك عبدالله الثاني. هم عمليا يناهون بسحب سلطة تعيين الحكومات من العاهل الأردني وإسنادها إلى البرلمان، وإن بنبرة مخففة. الأردنيون المنتمون عليهم الخروج من بيوتهم بعد غروب الشمس يتسمرون على نوافذ السوشيال ميديا ويراقبون التناقضات والمفارقات حول المصير الذي آل إليه الحراك.

"الملكيون أكثر من الملك" أو ما اصطلح على تسميتهم في الأردن بـ"السخيجة" يهاجمون الحراك ويتهمونه بالخيانة من باب أنه يطالب بحكومات منتخبة، وهي ما دعا إليها الملك عبدالله الثاني وسبق أن كتب عنها قبل سنوات ضمن "الأوراق النقاشية" وفي سياق من الإصلاحات السياسية "التدريبية" الموعودة.

الحراك يتهم الرافضين لانتخاب الحكومات بالسفاهة والتأييد الأعمى أو "التسخيح" للملك عبدالله الثاني والحكومة والتبعية للأجهزة الأمنية. أحد الاتهامات التي يسوقها مناهضو الاحتجاج لحراك "24 آذار" هو تنفيذ "أجندات خارجية" مفروضة على الأردن من الكونغرس الأمريكي واللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، وكلاهما تربطه بالملك عبدالله الثاني علاقات تقليدية جيدة. ويستقبل العاهل الأردني في قصره الكثير من المشرعين الأميركيين النافذين أو الأعضاء القيايين في لجنة الشؤون العامة الأميركية - الإسرائيلية "إيباك".

معارك السوشيال ميديا تمثل مرآة صغيرة لتحديات الإصلاح السياسي في الأردن قبل الوصول إلى هدف الحكومات المنتخبة، وما يحتاجه ذلك من خطوات تشريعية ضرورية تقضي إلى تعزيز مبادئ المشاركة في الحكم ونشر الثقافة السياسية في المجتمع.

قبل الخطوة الرئيسية المنتظمة بتعديل الدستور لتقيد صلاحيات الملك عبدالله الثاني في تعيين الحكومات والوزراء، يحتاج الأردن إلى قوانين عصرية خصوصا للأحزاب والانتخاب، فهل يمكن للنواب إقرارها في البرلمان الحالي الذي يمثل أقل من ثلث الناخبين أو حتى بعد أربع سنوات في البرلمان المقبل؟

الواقع يقول إن اندعام الثقة بين الناس والحكومات ينسحب على البرلمان الذي يغيب عنه أي تمثيل حزبي، بعد سنوات طويلة ظلت فيها هذه المؤسسة الدستورية شبه معطلة عن واجبها التشريعي وأيضا رقابتها على أداء الحكومة. وغالبا ما كان البرلمان محاطا بالانتقادات وأحيانا السخرية ومتهما بالتبعية للحكومة وتوجهاتها.

وصفة الإصلاح تقول إن البرلمان هو الذي يشكل الحكومة من خلال الأحزاب الممثلة تحت قبته. لكن الأحزاب حاليا وفي السنوات الماضية ليست أفضل حالا من الحكومة والبرلمان ولا تحظى باهتمام كثير من الناس في المجتمع الذي تغلب عليه الانتماءات العشائرية والمناطقية.

التعديل الوزاري الجديد لن يأتي بجديد ما دام الوزراء يعينون دون سبب معروف ويقالون دون الخضوع للمساءلة لا في البرلمان ولا حتى في إطار المنظومة القضائية عن الأخطاء أو التقصير الذي ارتكبوه.

الإصلاح لن يأتي بين يوم وليلة ولكن لا بد من اتخاذ خطوة أولى جادة وصادقة تساهم في تبيد حالة الإحباط العامة المزمّنة تجاه التحول الديمقراطي الحقيقي في الدولة التي تحتفل بمرور مئة عام على نشأتها وتصف نفسها دائما بانها "دولة قانون ومؤسسات".



## الانتخابات السورية لن تكافئ بشار

انتخابات أقل ما يمكن أن توصف به أنها غير طبيعية. الطبيعي، في حال مثل حال سوريا، ألا تأتي حين مطالب محددة كان مطلوباً منه التزامها. حاول الأسد الابن حماية نظامه بطريقته العجيبة الغربية. خاف من الوجود العسكري الأميركي في العراق. كانت لديه في تلك المرحلة خيارات عدة من بينها الانفتاح على المطالب الأميركية واستكمال مذ الجسور مع أوروبا وإعادة تموضع سوريا عربيا والسير في إصلاحات داخلية وعد بها سابقا وما لبث أن تراجع عنها.

اختار في المقابل أن يكون لصيفا أكثر بايران من منطق أنها المنتصر الحقيقي في الحرب الأميركية على العراق. في الواقع، كانت "الجمهورية الإسلامية" البلد الوحيد في المنطقة الذي شارك على طريقته في الحرب على العراق وذلك بتقديمها تسهيلات إلى الأميركيين. كان من نتائج التنسيق بين بشار الأسد وإيران في تلك المرحلة المشاركة لاحقا في عمليات تستهدف الأميركيين في العراق وصولا إلى التخلص من رفيق الحريري في بيروت تمهيدا لانتقال الوصاية على لبنان من سورية - إيرانية إلى محض إيرانية. تصدّفت بشار الأسد في تلك المرحلة تصرفت المستعبد بايران.

يعتبر ما وصلت إليه سوريا اليوم نتيجة طبيعية لأخطاء تراكمت منذ اليوم الأول لخلافة بشار والده صيف العام 2000. لا يزال السؤال المتعلق بمستقبل سوريا مطروحا منذ اتخذت العائلة قرارا بتوريث الابن السلطة. فقد تبيّن أن ليس في استطاعة بشار الأسد الخروج من ظل إيران. وهذا ما يفسر إلى حد كبير إصرار "الجمهورية الإسلامية" على الانتخابات الرئاسية السورية على الرغم من التحفظ الروسي الذي تعبّر عنه رغبة موسكو عبر جهود خجولة. يعمل الكرملين في أجل تأجيل الانتخابات ويبحث في الوقت ذاته عن صفقة ما مع الولايات المتحدة. يفترض في الصفقة استنادا إلى الحسابات الروسية تكريس واقع يتمثل في أن سوريا منطقة نفوذ روسية على المتوسط. بكلام أوضح، تريد روسيا مكافأة على دور لعبته منذ خريف العام 2015 في منع انهيار النظام العلوي القائم. ليس مستبعدا تأجيل الانتخابات السورية، وهي

عاجلا أم أجلا سيتبين أن الانتخابات هي لمكافأة الناجح على نجاحاته وليس على أخطائه، لا يمكن للوحشية والبراميل المتفجرة تحويل الأخطاء إلى نجاحات ولا يمكن أن تأتي بشرعية مهما طال الزمن

أوقفوا إرهاب الأسد

خير الله خير الله  
إعلامي لبناني

لم يعد سراّ الرهان الجديد للنظام السوري على انتخابات الأسد رئيسا في أيار - مايو أو حزيران - يونيو المقبلين. لا هم للنظام في هذه الأيام سوى الإعداد لإجراء مثل هذه الانتخابات التي يعتقد أنها السبيل إلى تجديد شرعية نظام لا شرعية له أصلا. كيف يمكن لنظام أقلوي ذي طبيعة مذهبية معروفة منبثق عن انقلاب عسكري أن تكون له شرعية ما؟ أجريت الانتخابات الرئاسية السورية، كما تريد إيران، أم لم تجر كما ترغب أوروبا. ليس في الإمكان توقع أي جديد في هذا البلد في ظل بقاء النظام الذي يرفض أخذ العلم بأن سوريا التي عرفناها لم تعد قائمة. سوريا التي عرفناها لم تعود قائمة لسبب في غاية البساطة يعود إلى التغيير الديموغرافي أولا وإلى وجود البلد تحت خمسة احتلالات ثانياً وإلى حجم الدمار والتفجير داخل سوريا نفسها وإلى خارجها ثالثاً وليس أخيراً. هناك ألف سبب وسبب للتأكد من أن سوريا في حاجة إلى إعادة تشكيل بموجب صيغة مختلفة في منطقة دخلت كلها في مخاض عسير. بدأ المخاض في العام 2003 مع الاحتلال الأميركي للعراق والحل الذي حصل على الصعيد الإقليمي. لا تزال تداعيات الزلزال العراقي مستمرة إلى يومنا هذا بعدما سلّمت إدارة بوش الابن العراق على صحن من فضة إلى إيران. سمح ذلك لـ"الجمهورية الإسلامية" بالانطلاق مجدداً في مشروعها التوسعي.

يتبين يومياً أن العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني كان مصيبا إلى حد كبير عندما تحدث في تشرين الأول - أكتوبر 2004 عن "الهلال الشيعي" الممتد من طهران إلى بيروت عبر بغداد ودمشق. الاكيد أن كلام العاهل الأردني لم يكن وقتذاك موجهاً ضد الشيعة بمقدار ما كان تحذيراً باكراً من الخطر الإيراني على المشرق العربي كله في ضوء سيطرة "الجمهورية الإسلامية" التي أسسها آية الله الخميني على بلد في غاية الأهمية مثل العراق.

لم ياخذ بشار الأسد علما بما يحدث في المنطقة وبالزلزال العراقي الذي خشي أن يطبّحه مع نظامه، خصوصا أن وزير الخارجية

